رأي قطرب في الحركات ودلالاتها الإعرابية في آراء العلماء

الدكتور زيد خليل القرالة

أستاذ مشارك في علم الأصوات

قسم اللغة العربية- جامعة آل البيت / الأردن

مقدمة

أخذت الحركات عامة، وظاهرة الإعراب بخاصة في اللغة العربية اهتماماً كبيراً في الدراسات اللغوية على اختلاف أبوابها: النحوية، والصرفية، والمعجمية، والصوتية؛ فالحركات موضع اهتمام من حيث هي حركات بناء تمنع التقاء السواكن، ومن حيث هي حركات إعرابية تلازم أواخر الكلم تبعاً لموقع الكلمة.

لقد وجدت هذه الظاهرة اللغوية الاهتمام من منطلق قيمتها الوظيفية في بنية الكلمة: نحوياً، وصرفياً، ومعجمياً، وصوتياً مما جعل حضور الحركات والحديث عنها يمثل ركناً رئيساً في الدراسات اللغوية، ومهما وقع من خلافات بين العلماء إلا أنها خلافات في الفروع وليست في الأصول؛ فقد يختلف في بناء كلمة، أو جواز حركتها على غير وجه، وقد يقع اختلاف الأبنية باختلاف اللهجات لكنه اختلاف لا ينطوي على طعن في أصول الآراء اللغوية أو ردّها.

أما المنطلق الثاني الذي أخذت الحركات قيمتها منه فهو الخلاف في الأصول والطعن فيها؛ وهذا يتمثل في رأي قطرب (محمد بن المستنير ت206هـ) الذي يرى أن الكلام لم يُعرب للدلالة على المعاني، بل جيء بالحركات للفصل بين الحروف والكلمات؛ لأن الفصل بين الكلمات بالوقف والسكون قد يؤدي إلى البطء في درج الكلام، ومع أن صاحب هذا الرأي قد تتلمذ على سيبويه إلا أنه قد خرج على المألوف، وخالف النحاة ورأيهم السائد في الحركات والإعراب، وقد شكل هذا الخروج حركة حجاج لغوي قديماً وحديثاً، وقد وقفت في هذه الدراسة على أراء المحدثين في رأي قطرب في الحركات وظاهرة الإعراب محاولاً رصد الآراء وبيان مضامينها وتوجيهها في ضوء الدرس اللغوي الحديث، والمعطيات والأدوات المتجددة ما أمكن

جاعلاً اهتمامي يتمحور حول تطور النظرة المعاصرة لتلك القضية بوصفها موروثاً لغوياً ما زال يمثل إشكالية.

لقد شكّل رأي قطرب عند المحدثين قضية جدلية خلافية، وأدى هذا الخلاف إلى حركة لغوية تتضمن تجديداً في التفكير اللغوي، والحجج اللغوية التي وظفها العلماء وبخاصة التعليل الصوتي لتلك الظاهرة.

وسواء وافقنا على آلية الحوار والحجج أو عارضناها فإن هدف الدراسة هو رصد الآراء في هذه الظاهرة، ومدى التجديد في التفكير اللغوي، وأدواته؛ وكيف أنّ رأياً قديماً مختصراً ما زال يثير الحوار والمدارسة بما يتضمن من قيمة في مضمونه، وأثره على الدرس اللغوي.

المبحث الأول

فحوى رأي قطرب وصداه عند القدماء

تمثل الحركات وظاهرة الإعراب في العربية والدرس اللغوي قضية جدلية بين علماء اللغة منذ القدم، وقد كانت هذه القضية مدار حوار وجدل حيناً، ونمطاً من المسكوت عنه حيناً آخر، وقد وجدت هذه القضية الاهتمام منذ البدايات في الدراسات اللغوية.

لقد كان دور الحركات في الإعراب، ودلالاتها على المعنى يعدّ أمراً من المسلمات التي لا يداخلها الشك، تداولها علماء الدرس النحوي على هذا الفهم إلى أن ظهر من يثير الشك في هذا الفهم؛ فقد ظهر رأي قطرب (محمد بن المستنير ت 206هـ) الذي أثار الجدل قديماً وحديثاً؛ فجاء في الإيضاح للزجاجي (ت 337هـ) قوله: "اتفق النحاة على أن حركات الإعراب تنبئ عن المعاني، وتدل عليها ليتوسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا، أو المفعول وتكون الحركات دالة عليه، إلا أنّ قطرباً قد عاب عليهم هذا الاعتلال وقال: لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني... فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزوالة. قال قطرب: "وإنما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقوف يلزمه السكون للوقوف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام... قيل له: فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو

فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة"[1].

إنّ رأي قطرب السابق يتحدث عن قضيتين هامتين تعامل معهما العلماء على أنهما من المسلمات، ورأيه يغاير ما ثبت عند النحاة، ويخالفه كلياً، أما القضيتان اللتان تحدث عنهما فهما:

نظرته للحركات على أنها للفصل بين الصوامت، ولا علاقة لها بالإعراب، وهذا يغاير ما تعارف عليه النحاة وعلماء اللغة.

أما القضية الثانية فهي رفضه الربط بين الإعراب والمعنى، فالإعراب عند النحاة دال على المعنى وقرينته الرئيسة، أما عند قطرب فلا علاقة بين الإعراب والمعنى؛ لأن الحركات ليست للإعراب من أصله.

إنّ رأي قطرب الذي أفضى به يثير جملة من الأسئلة، ومن أهمها:

هل سُبق قطرب إلى القول بدور الحركات ووظيفتها بأنها للفصل بين الصوامت؟

هل واجه رأي قطرب الرفض من معاصريه؟

وهنا سأقف بداية على السؤال الأول: هل سُبق قطرب إلى الإشارة لدور الحركات وعملها؟.

لقد جاءت إشارة في كتاب سيبويه تتحدث عن دور جزئي للحركات، ولم يفصح فيها عن أن دور الحركات يتوقف على هذا الجانب؛ فقد جاء في الكتاب: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به..." [2] فهو يشير إلى الحركات أنهنّ زوائد يتوصل بهنّ

---

(1) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص70- 71.

(2) الكتاب، سيبويه، ج4، ص241.

للنطق بالحروف، أي للفصل بينها ليسهل درج الكلام، ولكنه لم يقصر عمل الحركات على هذه الوظيفة، ولم يشر إلى رفض دورها في الإعراب، ولا إلى ربط الإعراب بالمعنى أو نفي ذلك، فهل أفاد قطرب من إشارة سيبويه، وبنى عليها رأيه في دور الحركات وعدم الربط بين الإعراب والمعنى؟ وإذا كان قطرب قد تتلمذ على سيبويه، ووقف على آرائه واعتدّ بها، فهل من الممكن أن يخالف أستاذه كلياً في قضية مفصلية، ومن أهم قضايا الدرس النحوي؟

لقد جاء رأي قطرب يغاير آراء أساتذته ومعاصريه، ولكن الذي لا يمكن تبيّنه هو: هل أفصح قطرب عن رأيه وسيبويه على قيد الحياة، أم أن رأيه قد جاء بعد وفاة سيبويه؟ أما التساؤل الثاني ففحواه: ما مدى مواجهة رأي قطرب بالرفض والمعارضة من معاصريه؟ وهذا تساؤل مشروع، إلا أن الإجابة عليه تثير الدهشة؛ فقد بقي رأي قطرب من المسكوت عنه إلى أن أثاره الزجاجي مع أنّ الفجوة بينهما بعيد؛ فقد توفي قطرب 206هـ، وتوفي الزجاجي 337هـ فالفارق بينهما يزيد على (130) مائة وثلاثين سنة، فبعد هذه الفترة يثير الزجاجي هذه القضية بمناقشة رأي قطرب دون أن تصلنا أي ملاحظات من معاصريه أو من لاحقيه من علماء الدرس اللغوي عامة، والنحوي بخاصة، فما الذي جعلهم يحجمون عن إثارة هذه القضية إلى أن أثارها الزجاجي؟

لقد أشار بعض العلماء قديماً إلى أهمية الإعراب، وقد نص بعضهم على ربطه بالمعنى ودلالته عليه؛ فجاء في الصاحبي لابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خُصت بها العربُ الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت... وذكر بعض أصحابنا أنّ الإعراب يختص

بالإخبار، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً"[3] وقد بالغ ابن فارس عندما جعل الإعراب علماً خصت به العرب، فالإعراب ليس مقصوراً على العربية، "فهذه اللاتينية في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر، يشتمل كل منهما على قواعد وإعراب، ربما لا يقل في دقته وتنوعه عن قواعد العربية الفصحى. ومع ذلك لا تزال الألمانية لغة تخاطب بين الألمان، وظلت اللاتينية مدة طويلة لغة تخاطب بين الرومان"[4]. فالإعراب ليس موقوفاً على العربية كما يرى ابن فارس.

ولم يتوقف ابن فارس عند رأيه السابق في قضية دور الإعراب في الدلالة على المعنى، وجعله قرينة دالة عليه، فقد أشار في موطن آخر إلى ذلك بقوله: "فأما الإعراب فبه تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أنّ قائلاً لو قال (ما أحسنْ زيدْ) غير معربٍ لم يوقف على مراده"[5]، وفي موطن آخر يقول: وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها: فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني..." [6]. ويظهر أنّ فكرة ربط المعنى بالإعراب، وأنّ العلامة الإعرابية دليل على المعنى كانت عند أكثر القدماء فكرة مسلمة، ورأي قطرب يمثل الشذوذ في مخالفته إياها. وقد جاء في الخصائص لابن جني في حديثه عن الإعراب ما نصه: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من

---

(3) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ص75- 76.

(4) فقه اللغة، صبحي الصالح، ص125.

(5) الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ص196.

(6) المرجع السابق، ص197.

صاحبه"[7] إنّ الإعراب دليل على المعنى، وهذا هو السرّ في قداسة الإعراب ومكانته عند النحاة واللغويين، فهذا ابن يعيش يقول: "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[8] يلاحظ أنّ آراء القدماء تتمحور حول دلالة الإعراب على المعنى، ولم يشيروا إلى أنّ عمل الحركات هو الفصل بين الصوامت، وقد بقي رأي قطرب منفرداً، وتوقفت الإشارة إليه على ما ورد عند الزجاجي في الإيضاح، على أهمية هذا الرأي الذي يمثل خلخلة لإحدى الثوابت في الدرس النحوي العربي، وهي من أهم الثوابت.

ولم يقف أمر الحركات ودلالة الإعراب على المعنى عند هذا الحدّ فقط، بل صرح (عبد القاهر الجرجاني) في دلائل الإعجاز بأن الألفاظ مغلقة على معانيها ومفتاحها الإعراب، فقد جاء في (الدلائل): "... إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها..." [9] وفي كلام الجرجاني ما يشير إلى مكانة الإعراب وقيمته في الدلالة على المعنى حتى أنه جعل الإعراب يمثل مفاتيح الألفاظ المغلقة للكشف عن معانيها، وفي رأي الجرجاني درجة من التعصب للإعراب لا تخفى.

---

(7) الخصائص، ابن جني، ج1، ص36.

(8) شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص72.

(9) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، ص23.

المبحث الثاني

رأي قطرب في الحركات ودلالة الإعراب عند المحدثين

لقد كانت وظيفة الحركات الأهم عند القدماء أنها علامات إعرابية، والإعراب عندهم دليل المعنى باستثناء ما روي عن قطرب أنه يرى غير ذلك، أما المحدثون فقد اهتزّت هذه الثوابت عند بعضهم، ولم تعد لها المكانة والقداسة التي أخذتها عند القدماء؛ وقد انقسم المحدثون في آرائهم إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى ترفض أن يكون عمل الحركات مرتبطاً بالإعراب، وترفض القول بدلالة الإعراب على المعنى وربطه به، والفئة الثانية تلتزم نهج القدماء بالقول: إنّ عمل الحركات ودورها مرتبط بالإعراب، والإعراب دال على المعنى، وهم يطرحون هذا الرأي على أنه من المسلمات، ويستهجنون رأي من يرفض ذلك أشد الاستهجان، أما الثالثة فهي الفئة التي اتخذت رأياً وسطياً يأخذ بدور الحركات في الإعراب، وكذلك دلالة الإعراب على المعنى، ولكن الحركات ليست الدليل الوحيد على الإعراب، والإعراب قرينة على المعنى، ولكنه ليس القرينة الوحيدة.

أما انقسام المحدثين وموقفهم من رأي قطرب من حيث التبعية أو الرفض فقد انقسم المحدثين في أرائهم في وظيفة الحركات الإعرابية، ودلالة الإعراب على المعنى ثلاثة أقسام: قسم اتبع رأي قطرب بنفي وظيفة الحركات الإعرابية والدلالة على المعنى، وهم الذين خرجوا على المألوف، وقسم رفض رأي قطرب على الإطلاق، وقال أتباعه بوظيفة الحركات الإعرابية، ودلالة الإعراب على المعنى وقد اتسم طرحهم بالتعصب، أما القسم الثالث فهم الذين اتبعوا الاعتدال، والوسطية حيث أخذوا بوظيفة الحركات الإعرابية دون قصر الإعراب على الحركات، إضافة إلى أنّ الإعراب دالّ على المعنى، ولكنه

قرينة من عدة قرائن، وسأقف على آراء العلماء في هذه الأقسام الثلاثة مبيناً وجهات نظرهم.

القسم الأول: المؤيدون لرأي قطرب في وظيفة الحركات وتعليله لها:

أما الفئة الأولى من المحدثين الذين التقطوا رأي قطرب وأخذوا به بشكل صريح فقد كان إبراهيم أنيس أولهم في قراءته لدور الحركات، وعدم دلالتها على الإعراب، وعدم دلالة الإعراب على المعنى، وقد جاءت قراءته هذه في كتابه: (من أسرار اللغة) إذ يقول فيه: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض. وقد قرر بعض المتقدمين من ثقات العلماء أنّ وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، لذلك جاز سقوطها في الوقف، وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر..." [10].

يفهم من كلام أنيس السابق أنّ وظيفة الحركات تنحصر في وصل الكلام، وأنها (أي الحركات) ليست دالة على المعنى عند العرب القدماء، وما دلالة الإعراب على المعنى إلا زعم من النحاة لا مرجعية له في أذهان القدماء. وقد أخذ إبراهيم أنيس على العلماء الذين يقولون بدلالة الإعراب على المعنى ضعف حجتهم، وقد احتج برأي بعض القدماء إذ يقول: "تمسك معظم العلماء بالحركات الإعرابية، بل إنّ منهم من اعتبرها دلائل على المعنى. فالمبرّد وأمثاله ممن أبو إباءً شديداً حذف هذه الحركات الإعرابية، غير أنّ أبا

(10) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص202.

علي الفارسي كان يجيز حذف هذه الحركات الإعرابية في بعض المواضع، ولا يرى في هذا ماساً بالمعنى"[11].

إنّ رأي أبي علي الفارسي الذي أشار إليه أنيس لا يشير إلى الدعوة إلى حذف الحركة الإعرابية على الإطلاق، وإنما أشار إلى حذفها في بعض المواطن، وهذا الحذف قد يعوض عنه بالقرائن الأخرى، كالسياق، والرتبة. ولا ينفك إبراهيم أنيس يحاول التأكيد على فكرته، وإتباع الأدلة، فهو يرى "أنّ تحريك أواخر كلّ الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أنّ النحاة حيث أعيتهم قواعده وشقّ عليهم استنباطها؛ فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة. ولعلهم تأثروا في نهجهم هذا بما رأوه حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلاً... فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أُتي بها للتخلص من التقاء الساكنين... الأصل إذن في جميع كلمات اللغة ألا تحرّك أواخرها إلا حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك"[12].

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أبعد من ذلك؛ فلم يتوقف عند رفض فكرة الإعراب ودور الحركات، بل "يرى أنّ الإعراب لم يكن سمة اللهجات العربية لتلتزم به، وإنما هو سمة اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن، ونظم بها الشعر، والإعراب عنده من الظواهر اللغوية التي عُني بها الخاصة من العرب؛ أما في اللهجات فلا وجود له بما يمثل قاعدة والتزاماً، وقواعده معلومة عند الخاصة

---

(11) المرجع السابق، ص202.

(12) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص215.

يلتزم بها فإذا خرج عنها عيب عليه، ويرى أنّ الإعراب مواضعة بين الخاصة، ولم يكن مظهراً من مظاهر السليقة" [13].

وبما أنه يرى أنّ الإعراب مواضعة عند الخاصة من العرب، ولم يكن شائعاً في لغات العرب، ولم يكن سليقة أو مظهراً من مظاهر السليقة فإن هذا يعني أنّ الإعراب طارئ على العربية؛ لأنّ مفهوم الخاصة لا بد أن يكون قد تشكل، أو تشكل حضور الأفراد الذين يمثلونه في زمن ما، والأرجح أنه متأخر، كأن يكون بزمن الشعر الجاهلي، إضافة إلى نفي أن يكون سليقة، وما هو إلا تواضع وهذا يمثل نزع صبغة أو خصيصة التلازم بين العربية والإعراب، وكذلك بين الإعراب، والدلالة على المعنى. وإن كان بعض ما يطرحه أنيس مقبولاً إلا أنه ما من شك في وجود مبالغة في رأيه عندما يستبعد الإعراب من حيث أنه سليقة وطبع، ويرى أنه مواضعة متأخرة، وأنه عند الخاصة وليس عاماً في لغات العرب.

وممن قال برفض الإعراب، وعدم دلالة الحركات على وظيفة الإعراب: (جبر ضومط) إذ يرى اعتبار الإعراب وحركاته أمراً ثانوياً لا جوهرياً في الإبانة عن الأغراض، وفي ذلك يقول: "العاقل يعلم أنّ علامات الإعراب في اللغة إنما هي من قبيل الأناقة، والمواضعة، لا من قبيل الجوهر، والحقيقة، فمن ثم قد لا يعدّ الإخلال بها إخلالاً يقضي على المخلّ بالجهل، وعلى الناقد بالفضل... ولو كان الإعراب أمراً جوهرياً في الخطاب، والكتاب لما سقط من العبرانية والسريانية خطاباً وكتابة وهما أختا العربية، ولما سقط

(13) انظر: المرجع السابق، ص173.

عن ألسنتنا في كل البلاد العربية حتى من على ألسنة المشتغلين بالنحو"[14].

إنّ رأي (ضومط) السابق يمثل رفضاً مطلقاً للإعراب، ولا يعطي للحركات أي دور أصلي في الإعراب وربطه بالمعنى، ومع هذا الرفض المطلق الذي أبداه (ضومط) للإعراب ودلالته على المعنى إلا أنه لم يواجه من الهجوم والرفض ما واجهه إبراهيم أنيس، وأحسب أن السبب في ذلك يعود لكون ضومط ليس أستاذاً جامعياً؛ فلم يجد رأيه أسباب الشيوع والانتشار ليواجه بالرفض، والردود التي تفند رأيه، أما أنيس فهو أستاذ جامعي، نشر رأيه في الكتب، وحاضر فيه في طلبته، وحاور زملاءه فوجد رأيه شيوعاً، وردوداً أظهرته أكثر من غيره، إضافة إلى العنوان المثير الذي وضعه أنيس (قصة الإعراب).

لقد حاول (ضومط) رصد الأدلة على رأيه القائل بعدم أهمية الحركات، وأنها لا دور لها في الإعراب والدلالة على المعنى، ومن أدلته قوله: "ودليلنا الوقف فإنه جائز كثير الاستعمال شائعه قديماً وحديثاً، ولم ينقل عن نحوي قط أنه منع جوازه، والوقف هو تعطيل الإعراب، وإزالة حكمه... وما يتعطل أو يجوز أن يتعطل وتزول أحكامه عن شيء لا يجوز أصلاً أن يكون من مقومات ذلك الشيء، أو جوهرياته"[15]. لقد ظهرت بعض الأصوات التي توافق رأي أنيس وضومط، وهي طروحات خطيرة في مضامينها ودلالتها؛ فهذا (فؤاد ترزي) يقول: "ولسنا نعلم بالضبط الوقت الذي قُرنت فيه الحركات الإعرابية بالمواقع المختلفة للكلم بشكل شامل. غير أننا نرجح أنّ النحاة قد

---

(14) فلسفة اللغة العربية وتطورها، جبر ضومط، ص25 (نقلاً عن كتاب: علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، ص283.

(15) فلسفة اللغة العربية وتطورها، جبر ضومط، ص113، نقلاً عن: علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، ص283.

عمدوا إلى ذلك منذ أخذوا يدونون النحو في القرن الأول والثاني للهجرة وأنهم كانوا يعتمدون في عملهم هذا على أكثر التقاليد اللغوية شيوعاً في زمانهم أحياناً، أو على أقربها إلى أذواقهم الخاصة أحياناً أخرى. وقد يتساءل المرء عن السبب في تكوين هذه التقاليد اللغوية والأسس التي قامت عليها. وقد يصح الافتراض أنّ بعضاً منها ربما قام في عهد متقدم نسبياً على أساس معنوي لإزالة التباس أو تقرير معنى، كما هو الحال في الفاعل والمفعول"[16].

إنّ أول ملاحظة تستنتج من رأي الترزي هي أنّ ربط الإعراب بالمعنى والدلالة عليه أمر اعتباطي، ولا علاقة بينهما، ويرى أنّ ربط الحركات بمواقعها منذ أخذ النحاة يدونون النحو في القرنين الأول والثاني الهجريين، وهذا يعني أنّ ربط الحركة بموقعها أمر طارئ وغير أصيل في اللغة، ويرى أنهم ربطوا الحركات بمواقعها قياساً على شيوع التقاليد اللغوية في زمانهم، أو على قربها لأذواقهم، أي أن ربط الحركة بموقعها لم يصدر عن علاقة وثيقة الصلة بين الحركة والموقع الذي أسندت له، وإذا كان وضع الحركة بموقعها لا يعتمد على علة لغوية، أو أسباب تقوم على ربط العلة بالمعلول فإنّ هذا يعني أنّ الحركات الإعرابية اعتباطية في وظيفتها الإعرابية، وكذلك في دلالتها على المعنى. ومع أنّ رأي ترزي لا يدعو لرفض الحركات ودلالتها على الإعراب بشكل مباشر إلا أنه يعمد إلى خلخلة القناعة بوظيفة الحركات الإعرابية، ودلالة الإعراب على المعنى، مما يؤشر على أنّ القناعات بوظيفة الحركات الإعرابية، ودلالة الإعراب على المعنى مجرّد قناعات اعتباطية لا تقوم على أساس من الروابط المنطقية التي ترتبط بأزلية اللغة.

---

(16) في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي، دار الكتب – بيروت، 1969، ص187.

ويرى (ترزي) أنّ الحركات قد وجدت لتيسير النطق ودرج الكلام إذ يقول: "ومع ذلك فإننا نعتقد بأنها إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استغلت من النحاة فيما بعد، لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد، ما أمكن ذلك، لضبط قراءة القرآن وتحديدها بصورة رئيسة"[17].

وقد سار في اتجاه القائلين بعدم ربط وظيفة الحركات بالإعراب مجموعة من العلماء من أصحاب الشأن والحضور في الدرس اللغوي؛ فهذا (عبد الرحمن أيوب) يقول: (... هناك بعض الحالات الإعرابية المختلفة في الدلالة مع اتحاد علامات إعرابها. ومعنى هذا عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة، وإذا انعدم التلازم انعدمت السببية"[18].

وإذا كان هذا الرأي يصدر من عبد الرحمن أيوب فإنّ ذلك يدل على عدم تفرّد إبراهيم أنيس في موقفه من الحركات وعدم دلالتها على الإعراب خلافاً لما يراه (رمضان عبد التواب) الذي يرى (أنّ رأي قطرب لم يتابعه عليه من اللغويين أو النحويين عدا إبراهيم أنيس في كتابه: "من أسرار اللغة"[19].

لقد استوقف رأي قطرب غير واحد من علماء الدرس اللغوي؛ فوافقه بعضهم على إطلاقه كما فعل إبراهيم أنيس، ووافقه بشكل غير مباشر مجموعة من العلماء مثل (جبر ضومط) وفؤاد ترزي، وعبد الرحمن أيوب، وعبد

---

(17) في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي، دار الكتاب – بيروت، ص187.

(18) دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص33.

(19) انظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص337.

المجيد عابدين في قوله: "ولعلّ كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية، ثابتة أواخرها على حركة واحدة، أو على سكون، أقصد أن الإعراب لم يكن مطرداً على أواخر الألفاظ المعربة، وعلى النحو الذي نراه الآن"[20] وهذا يعني أن الإعراب طارئ على العربية، وأنّ الأصل هو ثبات الحركة ثم تغيَّر ذلك بالتطور، وهو رأي يوجد في شتات النحو خاصة، والدرس اللغوي عامة ما يؤازره؛ فالمخالفات التي نجدها تشذ عن قواعد النحو العربي تشكل ظاهرة لافتة لمن يتتبعها، ويرصد شواهدها، إضافة إلى وجود ما يوحي بلغة الخاصة عند الشعراء والأدباء، وقد أشار (عابدين) إلى ذلك بقوله: "إنّ العربي كان إذا عاد إلى بيئته أو بيته عاد إلى لهجته الدارجة، وهذه اللهجات الدارجة لم تكن في أغلبها معربة إعراب لغة قريش، وكان الإعراب في هذه اللهجات بسيطاً، وهي تذكرنا على كلّ حال باللهجات العربية الحديثة"[21].

إنّ هؤلاء العلماء الذين عرضت آراءهم في القسم الأول هم من الذين سلكوا منهج قطرب بشكل صريح وتفصيلي، أو بشكل عرضي وجزئي، وهم إذا ما قورنوا بعدد الرافضين لرأي قطرب من المعاصرين فإنهم يمثلون نسبة عالية، وقد يشير هذا – ولو مجرد إلماع- إلى أنّ وظيفة الحركات الإعرابية، ودلالتها الإعرابية على المعنى مقولتان لا تقومان على حجة منطقية مطلقة، ومع أنّ أسباب رفضهما لم تتوافر، وليس من السهل القدح فيهما إلا أن شائبة تشوبهما، وأنهما بحاجة إلى أدلة منطقية لتحصيل درجة وافية من الإقناع، واستيفاء الحجة.

---

(20) المدخل إلى دراسة النحو العربي، عبد المجيد عابدين، ص34.

(21) المدخل إلى دراسة النحو العربي، عبد المجيد عابدين، ص43.

القسم الثاني: الرافضون لرأي قطرب واعتلاله من المحدثين:

وقف مجموعة من العلماء المحدثين أمام رأي قطرب في وظيفة الحركات ودلالة الإعراب على المعنى رافضين هذا الرأي ومفندينه. وقد تصدى لرأي قطرب بعض أعلام الدرس اللغوي، ومنهم: علي عبد الواحد وافي، وصبحي الصالح، ورمضان عبد التواب، وكامل جميل ولويل وغيرهم ممن انتصر للعربية.

لقد نظر الرافضون لرأي قطرب إلى وظيفة الحركات الإعرابية وربط الإعراب بالمعنى على أنهما يمثلان أهم ملامح هيبة العربية والحفاظ عليها، وأنّ المساس بالإعراب ودلالته يمثل قدحاً في قداسة اللغة، وخلخلة لمكانتها، وقد جاء رأي (علي وافي) صريحاً في تمسكه بالإعراب ودلالته على المعنى إذ يقول: "تمتاز اللغة العربية في شؤون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب والتي يتمثل معظمها في أصوات مدّ قصيرة، تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة. وهذا النظام لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها الساميّة، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية"[22].

ويرد (علي وافي) على من يرى أن النحاة خلقوا القواعد النحوية بقوله: "إن خلق القواعد النحوية خلقاً محاولة لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس، بل تنشأ من

---

(22) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص210.

تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج"[23] وما يذهب إليه علي وافي هو أن قواعد اللغة لا تبنى أوتوجد بناء على أمزجة الناس ورغباتهم، بل تنشأ بذاتها بتطور تدريجي، وإذا أخذنا بالتطور التدريجي فإن هذا قد يشمل الإعراب، وأنه ظهر بشكل طارئ واعتباطي، وعليه فإن حقيقة الإعراب، ودلالته على المعنى قد تمثل مرحلة زمنية، ما ثم تتدرج اللغة في تطورها، ويزول الإعراب، ويفقد دلالته على المعنى.

وممن وقف مدافعاً عن الحركات وأثرها في ظاهرة الإعراب (صبحي الصالح) حيث وقف عند هذه الظاهرة مدافعاً عنها، وعن عمل النحاة، ويرى أنّ عملهم لا يتجاوز كونه تنسيقاً لما استنتجوه من أصول النحو، ويرى أن الإعراب ليس ظاهرة عربية فقط، ودقته ليست مانعة من التخاطب بلغة معربة، وفي ذلك يقول: "فليست دقة الإعراب بمانعة أحداً من التخاطب بلغة معربة، فهذه اللاتينية في العصور القديمة، والألمانية في العصر الناضر، يشتمل كل منهما على قواعد وإعراب، ربما لا يقل في دقته وتنوعه عن قواعد العربية الفصحى. ومع ذلك لا تزال الألمانية لغة تخاطب بين الألمان، وظلت اللاتينية مدة طويلة لغة تخاطب بين الرومان"[24].

إنّ وجود الألمانية لغة تخاطب بين الألمان لا يعني أنهم يتخاطبون بها لغة معربة سليمة، وكذلك الأمر في اللاتينية؛ فالأمر يكمن في كيفية التخاطب والأداء بهاتين اللغتين، ونحن نعلم أن العرب يتخاطبون بالعربية ولكن بمعزل عن الإعراب.

---

(23) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص213.

(24) فقه اللغة، صبحي الصالح، ص125.

وهنا أشير إلى ملاحظة قد تدل على تعاطف (صبحي الصالح) لصالح العربية، وعدم انسجامه في أدلته التي يطرحها ويحتج بها؛ فمع أنه يشير في الرأي السابق إلى وجود الإعراب في الألمانية، ومن قبلها في اللاتينية فإننا نجده (يحتج برأي ابن فارس بأنّ الإعراب ظاهرة خُصت بها العرب والعربية) [25]، فعندما يريد أن يفخر بالعربية، وبما تنماز به يقول إنّ الإعراب مما خُصت به العربية، وإذا أراد أن يبين أن الإعراب ليس معيقاً للغة، والتخاطب بها نجده يشير إلى وجوده في لغتين هما: اللاتينية والألمانية.

وفي رد صبحي الصالح على (إبراهيم أنيس) نجده يرفض رأي أنيس، وينتصر بشدة للإعراب وأصالته في العربية بقوله: "وهذا غلو لا ريب فيه، فلقد يكون للنحاة عمل شخصي في تنسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يشددون أحياناً في رمي شاعر فحل باللحن غير مبالين بضرورة شعرية ملجئة، ولقد ينكر بعضهم حتى على قرّاء القرآن ما صح سنده من أوجه القراءات... ولكن عملهم الأساسي في قواعد الإعراب يظل أسمى من أن يُتهم وأوثق أن يجرّح... ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا صورة معبرة عن طبيعة العربية الفصحى في بنائها ودلالتها الموحية"[26]. إن عمل النحاة كما يرى (الصالح) ليس في إيجاد الإعراب وصبغ العربية به بل إنّ عملهم يتمحور حول الاستنتاج، والتنسيق، وتمحيص ما يرد على ألسنة الشعراء، والنظر في دقة بعض القراءات وموافقتها قواعد النحو العربي، وما يظهر من آراء (الصالح) وغيره من الرافضين لرأي قطرب أنهم ينظرون إلى الإعراب في العربية وربطه بالمعنى أنه جزء من

---

(25) انظر: المرجع السابق، ص118.

(26) فقه اللغة، صبحي الصالح، ص126.

العربية وأصل فيها وليس من عمل النحاة، وعمل النحاة إنما يكمن في الاستنتاج، وتنسيق المواد التي شكلت شواهد القاعدة ومادتها.

والإعراب في رأي (الصالح) (لا يمكن أن يكون قصة، ولا أن يقوم قوم بحياكته نسيجاً محكماً في عصر معين ولا يمكن إنكاره، وقد وُجد حدّ أدنى من ظاهرة الإعراب لا بد من الإقرار به، كالشعر الجاهلي، وما وُجد في القرآن من التشكيل والضبط في بعض المواقع التي لا يُعيّن معناها إلا تحريك الأواخر بحركة إعراب"[27].

ويلاحظ أن رأي (صبحي الصالح) في دفاعه عن أصالة الإعراب في العربية، ودلالته على المعنى لا يستند إلى التحليل اللغوي الصوتي، وإنما يتكئ على الإقناع بالقياس والمنطق، وهو في ذلك لم يخرج على طريقة (علي وافي)، مع أن الظاهرة لغوية صوتية وتحتاج تعليلاً لغوياً من جنس مادتها.

ووقف (مهدي المخزومي) ضد القائلين بأن الحركات لوصل الكلام وليست للإعراب، وعدم دلالة الإعراب على المعنى، وهو بذلك يخالف رأي قطرب، وكذلك رأي (أنيس) ومن سار على نهجه، يقول المخزومي: "فالقول بأن الإعراب لم يكن له وجود في اللغة العربية، أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات زعم يستند إلى تجاهل تلك القرائن"[28] فالمخزومي يرى أن الإعراب أصيل في العربية وليس طارئاً عليها، ويرى أن الحركات أعلام على المعاني وليست لوصل الكلمات فقط، وهي أي الحركات دالة على المعاني بإرادة المجتمع للتفريق بين أحوال الكلمات، وهذا يظهر جلياً في قوله: "إنّ

---

(27) المرجع السابق، ص131.

(28) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد- بيروت، ط3، 1986، ص247.

القول بأنّ الحركات إنما سدّ للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق. ولا أدري لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاماً للمعاني الإعرابية، فإن عقلية المجتمع في البيئة العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة بعد أن فاتها، ولم يتيسر لها التفريق بينها باللواحق، كما هي الحال في اللاتينية مثلاً، أرادت التفريق بهذه الحركات..." [29] ويلحظ من رأي المخزومي أنه ينحاز لرأي القدماء والمحدثين الذين رفضوا رأي قطرب وأخذوا بوظيفة الحركات الإعرابية، ودلالة الإعراب على المعنى. ورأي المخزومي أن العربية تخلو من اللواحق التي يفرّق بها رأي فيه نظر. فالعربية تتضمن بعض اللواحق التي تسدّ مسدّ الحركة، وأحسب أن (ون/ ين) في جمع المذكر و(ان/ ين) في المثنى و(ات) في جمع المؤنث السالم إنما هي نمط من اللواحق في العربية، وقد يستشف ذلك بالمقارنة مع العبرية؛ فلاحقة الجمع فيها هي (يم) الياء والميم.

وممن وقف ضد رأي قطرب، وخالف (إبراهيم أنيس) في رأيه (رمضان عبد التواب) فهو يخالف رأي أنيس كلياً، ويأخذ بالإعراب بوصفه ظاهرة اتسمت بها العربية، وبوصفه قرينة على المعنى[30]، ولم يناقش (رمضان الإعراب من منطلق التعليل لإثباته، بل اتكأ على كونه بعضاً من الموروث اللغوي الذي يؤخذ من المسلمات. ويرى (كامل ولويل) أن الحركات قد جاءت لاستخراج المعاني من العبارات والتراكيب لأنها المفتاح..." ولم تكن الحركة الإعرابية إلا مؤشراً على المعاني القائمة في ذهن صاحبها... وما زالت الحركة في حاجة إلى إيضاحات متخصصة عن أثرها في العمل، وأن

---

(29) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص251.

(30) انظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ص372- 387.

الذي بين أيدينا الآن إنما هو شيء مجمل، ولكنه في كل أوضاعه يؤكد أن الحركات هي أساس من أسس المعاني"[31]، ولم يأت (رمضان، وكامل ولويل) بجديد، وإنما كررا ما قاله السابقون مثل: علي وافي، وصبحي الصالح، ولم يخرج رأي بتول قاسم عن هذا التوجه؛ فقد جاء في كتابها دلالة الإعراب: "لقد درس النحاة الصفة الصوتية لعلامات الإعراب وربطوها بالمعاني التي وضعت علاماتٍ عليها"[32]، وترى – الباحثة أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يفتحها الإعراب، وهو قول الجرجاني الذي أسلفت به.

إن هذا الفريق الذي ينتصر للإعراب يرى أن الإعراب مظهر أصيل في العربية وليس حادثاً فيها، وهو الدليل على المعاني، والكاشف عن أسرارها، وهو المفتاح للمعاني المغلقة، الخفية، وراء ستار الألفاظ والتراكيب. ومهما انتصر هذا الفريق لرأيه فإنّ ما يطرحه يبقى وجهة نظر قد تجد طريقها للصواب والأخذ بها، وقد تَردّ ويؤخذ بغيرها، فهي تقابل بوجهات نظر قد تعلل وتحلل وتقنع. ومع أن نسبة الإعراب الذي يدل على ما تواضع عليه النحاة وعلماء اللغة كثيرة إلا أن بعض الأداء اللغوي الذي وصلنا من التراث (شعراً، وقرآناً، ونثراً) قد لا يوافق ما تواضع عليه العلماء من قواعد، وهذا يجعل التسليم بحقيقة وجود الإعراب، وربطه بالمعاني ودلالته عليها أمراً فيه نظر، وقد لا يؤخذ على إطلاقه، بل يُمحص ويحلل ويؤخذ بما ينسجم والمنطق العقلاني.

---

(31) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، عدد 31، 1988، الحركات الإعرابية ودلالتها، كامل ولويل، ص238- 240.

(32) دلالة الإعراب، بتول قاسم، ص168.

القسم الثالث: التوفيقيون من المحدثين الذين أخذوا بالإعراب بالحركات بوصفها قرينة من القرائن:

شُغل المعاصرون بما طرحه إبراهيم أنيس، وهو صدى لما طرحه (قطرب)،وقد انقسم المعاصرون ثلاثة أقسام، أشرت سابقاً لقسمين، وعرضت لهما، وهما: المؤيدون لرأي (قطرب) من مثل إبراهيم أنيس، ومن تبعه من المحدثين، والقسم الثاني الرافضون لرأي (قطرب) وصداه عند أنيس، ويلاحظ أن القسمين على طرف نقيض. وفي معترك هذه الجدلية نجد قسماً ثالثاً من المعاصرين قد وقفوا ملياً عند هذه القضية، ولم تأت آراؤهم مجرد انتصار للرفض أو القبول دون تعليل وتحليل؛ فقد جاءت آراء العلماء من هذه الفئة توفيقية تحاول دراسة الظاهرة من داخلها، ومن مادتها، وقد أفاد هؤلاء العلماء من آراء الرافضين لوظيفة الحركات ودلالة الإعراب، وأفادوا أيضاً من آراء المؤيدين.

ومن أوائل من تحدث في قضية الحركات ودلالة الإعراب على المعاني من هذا القسم الذي يمثله التوفيقيون (إبراهيم مصطفى) وفي ذلك يقول: "فأما الضمة فإنها علمُ الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويُتحدث. وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة على ارتباط الكلمة بما قبلها... ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط"[33].

---

(33) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص50.

نلاحظ أن رأي (إبراهيم مصطفى) يوافق آراء العلماء القائلين بوظيفة الحركات في قسمه الأول، ويوافق رأي (قطرب) في قسمه الثاني، فهو عندما يرى أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، فإن هذا يدل على الإقرار بالإعراب ووظيفة الحركات، وهذا يخالف رأي قطرب، ولا يتفق مع رأي (أنيس) أيضاً، وهو بهذا يوافق آراء القدماء باستثناء قطرب، وآراء الأكثرية من المحدثين. أما الجزء الثاني من رأي (إبراهيم مصطفى) فإنه يوافق فيه رأي قطرب؛ فهو يرى فيه (أن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك" وفي هذا الرأي الذي يطرحه (مصطفى) فإنه يبطل الوظيفة الإعرابية للضمة، وينفي دلالتها على المعنى، أو ارتباطها بمعنى محدد، وهذا الرأي يتفق ورأي قطرب الذي يبطل فيه وظيفة الحركات الإعرابية ودلالتها على المعنى؛ وبذلك فإن (إبراهيم مصطفى) قد جاء في آرائه وسطاً بين الرافضين والمؤيدين لوظيفة الحركات الإعرابية ودلالتها على المعنى.

ومن تتبع آراء (إبراهيم مصطفى) يُلحظ أنه يقع في تناقض، وأن آراءه لا تنسجم مع ذاتها؛ فهو يقول في علة مجيء الحركات: (الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة – إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ"[34] فالإعراب أثر ونتيجة، والعامل هو السبب في ذلك الأثر، وتلك النتيجة، ومعنى هذا أن الحركات تقوم بوظيفة محددة في الإعراب، ونجده في موطن آخر يقول:

"

---

(34) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص22.

فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"[35] وهذا الذي يذكره يخالف ما ذكره في رأيه الذي أوردناه سابقاً ويشير إلى عدم انسجام موقفه من دور العامل في الحركات ووظيفتها الإعرابية.

ويمثل رأي إبراهيم مصطفى خلخلة لثوابت الرفض وثوابت التأييد في وظيفة الحركات الإعرابية وعلميتها على المعنى؛ فقد لفت الأنظار إلى أن الأمر لا يؤخذ من باب الرفض المطلق، أو التأييد المطلق.

وفي آراء تمام حسان نجد تطوراً يتجاوز الوقوف عند ربط الحركات بوظيفتها الإعرابية، وربط الإعراب بالمعنى، فهو يقف على منظومة العلائق التي تشكل تعاضداً فيما بينها، وفي ذلك يقول: "إن العلامة الإعرابية قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حيث يكون الإعراب تقديراً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب... ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"[36].

لقد شُغل تمام حسان بالقرائن في دراساته، وقد أعطاها اهتماماً كبيراً لكونها تمثل الإجابة العلمية الشافية على أسئلة الفرقاء وخلافاتهم ممن قالوا بوظيفة الحركات الإعرابية، وعلميتها على المعنى، ومن الرافضين لهذا التوجه.

---

(35) المرجع السابق، ص50.

(36) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص205.

إنّ رأي تمام حسان لا ينكر الحركة الإعرابية، بل يأخذ بها، ولكنه يرفض أن تكون هي القرينة الوحيدة، ويدلل على ذلك بعرض مفصل ضمنه كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وكذلك دراسته التي نشرها في مجلة اللسان العربي عام 1974، وهي التي نال عليها جائزة قيمة.

يقول (تمام): "ولست أنكر دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية ولكنني لا بد أن أشير كذلك إلى أن العلامة الإعرابية لا يمكن أن تستقل بالدلالة على هذه المعاني، ويكفي للإقناع بذلك أن أشير إلى أن الضمة هي الحركة التي تظهر في المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع فهل يمكن لها في هذه الحالة أن تكون بمفردها قرينة على واحد فقط من هذه الأبواب؟... على أن الأسماء المبنية والجمل ذوات المحل لا يمكن إعرابها بقرينة العلامة الإعرابية، فلو كانت العلامة الإعرابية قرينة مستقلة ما وصلنا إلى فهم إعراب هذه العناصر أبداً... إن العلامة الإعرابية لو قُصد بها أن تستقل بالدلالة على الباب النحوي لكان على اللغة أن تجعل لكل باب نحوي علامته الإعرابية المستقلة... ولكن العلامة الإعرابية إحدى القرائن فيتوقف المعنى عليها حيناً... وعلى غيرها من القرائن حيناً آخر كتوقف المعنى على البنية في غير المعربات، وعلى الرتبة في نحو ضرب موسى عيسى، وعليها في جاء هذا القاضي"[37].

لقد نأى (تمام حسان) بنفسه عن الانتصار لقطرب أو إبراهيم أنيس أو مخالفتهما، اتخذ منهجاً يقوم على التحليل والوقوف على تفاصيل الظاهرة اللغوية؛ فقدم وجهة نظر تمثل مرحلة متقدمة في تفسير دور الحركات، وربط

---

(37) مجلة اللسان العربي، مج11، ج1، 1974، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابيين التقديري والمحلي، تمام حسان، ص47.

الإعراب بالمعنى، وقد اتسم طرحه للقرائن المتعددة بالجرأة؛ فالإعراب ليس القرينة أو الحل الوحيد كما يرى القدماء وبعض المحدثين. وقد ذكر (تمام) عدة أنواع من القرائن: المادية، والعقلية، والمعنوية، واللفظية، إلا أن ما يهمنا منها هو القرائن اللفظية: الإعراب، والرتبة والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والتنغيم.

ويرى (تمام حسان) أن القدماء عندما ربطوا الإعراب بالمعنى قد أصابوا في القاعدة، وأخطأوا في التطبيق وذلك "... لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقاً معيباً حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً، والدلالي حيناً، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي. والحق أن الصلة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي. فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعراباً صحيحاً"[38]. وفي رأي (تمام) هذا فإنه ينبه إلى ملمح على درجة من الأهمية، وهو الوقوف على المعنى الوظيفي للكلمة، وربط هذا المعنى بالإعراب، والمعنى الوظيفي مرتبط بموقعية الكلمة في السياق.

ومن العلماء المعتدلين التوفيقيين الذين لم يهملوا وظيفة الحركات الإعرابية، ودلالة الإعراب على المعنى، وفي الوقت نفسه لم يغالطوا في الربط بينهما، منهم (محمد حماسة)، وقد اعتنى بالعلامة الإعرابية من حيث الوظيفة، ودلالة الإعراب على المعنى، ويرى "أن الآراء في وظيفة الحركة الإعرابية ودلالتها على المعنى قد اتسمت بالمغالاة والتطرف، فهناك رأي يجعل الحركة تتضمن الدلالة على المعنى، وهذا هو رأي جمهور النحاة، ورأي آخر ينفي دلالة الحركة على الإعراب مثل (قطرب) ومن تبعه، ورأي

(38) مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص227.

ثالث يجعل الحركة دالة على اتجاه واحد بشكل مطرد كأن يخصص الضم للإسناد، والكسر للإضافة، والفتح لا قيمة له"[39].

إن رأي (حماسة) في وظيفة الحركات وربط الإعراب بالمعنى يتسم بالاعتدال؛ فقد نهج نهج (تمام حسان)؛ فلم يأخذ بآراء القدماء على إطلاقها، ولا بآراء (قطرب وإبراهيم أنيس) على إطلاقها أيضاً، وفي ذلك يقول: "إذن ليست العلامة الإعرابية دالة وحدها على المعاني كما قال النحاة القدماء، وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية، وهي إحدى القرائن التي تتظافر من أجل إجلاء اللبس عن الجملة، فإذا أمن اللبس واقتضى التركيب لسبب أو لآخر الترخص في هذه القرينة فإن النظام النحوي لا يأبى ذلك بل يعين عليه معتمداً على القرائن الأخرى، والعلامة الإعرابية مثلها في ذلك مثل أية قرينة غيرها"[40].

ويرى (محمد حماسة) أن إبراهيم مصطفى متأثر برأي (قطرب) أو ببعضه؛ فهو يقول: "ومهما يكن من أمر فإن صاحب إحياء النحو متأثر ببعض رأي (قطرب) إذ سلب الفتحة دلالتها الإعرابية، وثمة آراء مختلفة في الإعراب قد يكون أصحابها متأثرين بقطرب أو غير متأثرين، ولكنها تلتقي آخر الأمر مع ما قال به قطرب كله أو بعضه سواء من هؤلاء من يفسر الإعراب تفسيراً صوتياً، أو من يدعو إلى تلفيق إعراب جديد، أو من يدعو إلى إلغاء الإعراب برمته"[41].

---

(39) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص278-282.

(40) المرجع السابق، ص272.

(41) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة، ص272.

إن التوجه الذي اتخذه (حماسة) وهو توجه (تمام حسان) يمثل لمحة من التطور والارتقاء بالدرس النحوي، وهذا على العكس من الجمود الذي ظهر عند من تمسك بآراء القدماء وبعض المحدثين في الإعراب وربطه بالمعنى، والدرس اللغوي عامة والنحوي خاصة يمثل نمطاً من الدراسات الإنسانية، والدراسات الإنسانية تتسم بالتطور والتراكمية وليس بالجمود والثبات.

وممن وقف موقف الاعتدال من العلماء المعاصرين في هذه القضية (محمد صلاح الدين بكر)، فقد أشار إلى عدم انفراد قرينة الإعراب في الدلالة على المعنى، وأشار إلى أن فكرة الانسجام الصوتي في الحركات لا تصدق مع جميع الحروف، وقد جاءت أراؤه في عدة دراسات؛ فها هو يقول: "لم يكن الإعراب المحور الرئيسي في بيان المعنى النحوي كما فعل النحاة في دراساتهم للنحو، بل وجد بجانبه قرائن أخرى لا تقل أهمية عنه في أداء المعنى النحوي، وإن كان النحويون لم يركزوا عليها كثيراً في بحوثهم، أو لم يسلطوا عليها الأضواء كما فعلوا مع الإعراب"[42]. ولم يقف (محمد صلاح الدين) عند ضرورة الالتفات للقرائن الأخرى وعدم الالتزام بقرينة الإعراب منفردة، بل حاول إظهار ما يمكن أن يقع من مغالطات في ما يسمى الخفة والانسجام الصوتي، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "إن حركة الفتحة أو ما ناب عنها، والضمة أو ما ناب عنها، والكسرة أو ما ناب عنها لا يمكن أن تخضع لفكرة الانسجام الصوتي، فهل تناسب الحركات الإعرابية جميع حروف الأبجدية العربية؟ أي هل يمكن القول إن حروف العربية تخضع دون استثناء للخفة والانسجام الصوتي، وإذا جاز ذلك في الفتحة التي وصفها الأستاذ (إبراهيم مصطفى)

---

(42) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين بكر، مؤسسة الصباح، د.ت، ج2، ص24.

بأنها الحركة الخفيفة المستحبة – نقول إذا جاز ذلك في الفتحة فهل تتساوى مع الفتحة والكسرة، وهي علامة نصب المؤنث، والياء وهي علامة نصب وجمع المذكر؟ لا أعتقد ذلك، وإذا جاز كل ذلك في علامات النصب فهل يصدق قانونا الانسجام وتجاور الأصوات على علامات الرفع وعلامات الجر..." [43]. وإن كان (محمد صلاح الدين) في رأيه السابق لا يضع حلاً ناجعاً إلا أنه يرفض أن تكون قرينة الإعراب هي الوحيدة المتفردة في الدلالة على المعنى، ويشير إلى أن رأي (إبراهيم مصطفى) قد داخلته بعض المغالطات؛ فالحركة لا تدل دائماً على سياق الرفع لتخصص الضمة للإسناد، وكذلك الكسرة لا يمكن أن تكون علماً على الإضافة؛ فالكسرة قد تقوم بوظيفة النصب في جمع المؤنث السالم وليست للإضافة، أما الانسجام الصوتي فهذا قول يخص ولا يعم أو يعمم على الحركات في كل موقع، ووجودها مع كل صامت.

ويرى (محمد صلاح الدين) "أنه لا يمكن القول: إن الإعراب وحده يمكنه تمييز الفاعل من المبتدأ أو الخبر أو النعت المرفوع. إن الحكم على الكلمة (الصيغة) بأنها ينبغي أن تشترك في تحديدها القرائن التالية: 1- العلامة الإعرابية في المعرب 2- أما موقعها فيجب أن يكون بعد الفعل لا قبله، ويمكن أن يفصل بينهما المفعول: "وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات فأتمهن" [البقرة: 124]، الفاعل (ربّه) تأخر، والمفعول (إبراهيم) تقدم، وهذه قرينة الرتبة"[44].

---

(43) حوليات كلية الآداب، كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية الخامسة– الرسالة العشرون، 1984، نظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر، ص24.

(44) حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، 1984، نظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر، ص33.

ومع أن الإعراب يمثل جانباً هاماً في بيان المعنى إلا أنه لا يمثل القرينة الوحيدة، ويجب عدم المغالاة في ذلك[45].

لقد بقيت وظيفة الحركات، ودلالة الإعراب على المعنى قضية جدلية، وما زالت، ومع استمرار الآراء لا نعدم التجديد فيها، وإضافة فكرة تضيف لمحة من التطور في الدرس اللغوي، وقد وقف (د. ردة الله) في كتابه دلالة السياق على هذه القضية، وقد طرح رأياً ينبئ عن تعدد وظيفة الحركة، ويأخذ بآراء الأكثرية، وفي ذلك يقول: "ويبدو أن الاعتدال في الجمع بين رأي قطرب، ورأي جمهور النحاة هو الأولى، ذلك أن الحركة (أياً كانت حركة بنية أو حركة إعراب)، تقوم بدور مزدوج الوظيفة، حيث تكون للوصل بين الأصوات الصامتة في إطار الكلمة الواحدة، أو في إطار الكلمتين حيث تكون الحركة حركة إعراب أو بناء أو تخلص، وهي في ذات الوقت دالة على معنى في الصيغة، أو في الجملة..." [46] أما في ما يتعلق بدلالة الإعراب على المعنى فلم يكن (ردة الله) محايداً كما كان في رأيه السابق بل نجده "يرى أن العلامة الإعرابية هي القرينة الأولى المحددة للمعنى النحوي، ويرى أنّ انفراد العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى هو ما يظهر القيمة العليا للإعراب"[47].

لقد جهد العلماء قديماً وحديثاً لبيان مدى اتصال الحركات بوظيفة الإعراب أو أنها علاقة اعتباطية، إضافة إلى دلالة الإعراب على المعنى، وأيهما يحدد الآخر، فمن يقول إن الإعراب علم على المعنى لا يستطيع أن يفي

---

(45) انظر: مجلة الحصاد في اللغة والأدب، عدد 1، 1981، المعنى النحوي مفهومه ومكانته، محمد صلاح الدين بكر، ص146.

(46) دلالة السياق، جامعة أم القرى، ردة الله بن ردة الطلحي، ط1، ص448.

(47) انظر: دلالة السياق، ص452.

باطراد القاعدة؛ لأنّ المعنى قد يلزم بتحديد العلامة الإعرابية، وعليه سيصبح المعنى هو المقيد والمحدد لوضع الحركات الإعرابية ونوعيتها، وقد يتبين ذلك في قوله تعالى: (وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات...) فالمعنى ومعرفتنا بقدرة الله هما ما يجعل (إبراهيم) مفعولاً وربّ فاعلاً، والمعنى هو الذي يجعل لفظ الجلالة (الله) مفعولاً في قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)، والقول إنّ الفتح يلازم النصب يبطله وضع الفتحة علماً على النصب في جمع المؤنث السالم.

ويرى (يوهانفك أن علامات الإعراب قد تلاشت على ألسنة عامة الناس منذ أجيال، وكذلك في لهجات البدو، ومع ذلك فقد بقي الإعراب هو الفارق الذي يميز عند المثقفين بين العربية الفصحى وجميع القوالب والأساليب المولدة، واللهجات الدارجة) [48].

إنّ قول (قطرب) بأنّ وظيفة الحركات هي الفصل بين الكلمات، وهو بذلك يشير إلى الفصل بين الصوامت قول فيه من الصواب ما لا يجعله موضع نفي، ولكنه لا يؤخذ على إطلاقه؛ فقد تقوم الحركات بوظيفة مزدوجة، أو بوظائف متعددة، فالحركات تفصل بين الصوامت، وتفصل بين الكلمات في تتابعها في درج الكلام، وهذه وظيفة أصلية فيها تلازمها منذ وجود الأصوات والكلام، وهي ليست وظيفة طارئة عليها، ولا اعتباطية.

أما أنّ الحركات أعلام على المعاني فهذا قول فيه نظر، أي أننا لا بد أن ننظر للحركات ودورها الإعرابي من حيث الأصالة والملازمة، ومن حيث انفرادها أو اشتراكها مع قرائن أخرى.

---

(48) العربية، يوهانفك، ص14.

أما من حيث وظيفة الحركات في الإعراب فأحسب أنّ هذه الوظيفة طارئة اعتباطية في بدايتها؛ فلم تنشأ اللغة منذ بدايتها وهي تسير على هذا الانسجام بتراتب الحركات بحسب الأبواب، ومع مرور الزمن أخذت الحركات تلازم مواقعها ثم استقرت على ما وصلتنا عليه؛ وبذلك فإن وظيفة الحركات الإعرابية قد نشأت صدفة واعتباطاً ثم استقرت على مواقعها بالتواضع مع مرور الزمن، أي أنها بدأت عشوائية اعتباطية، وأخذت طريقها للاستقرار تبعاً لأبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وقد أخذت اللغة ومتكلموها بالتواضع على ملازمة الحركات لهذه المواضع. وبذلك فإنّ وظيفة الحركات قد تكمن في الفصل بين الصوامت، وبين الكلمات في تواصلها، وهذه وظيفة تلازمية، وكذلك قيامها بوظيفة الإعراب وعلميتها على المعاني وهي الوظيفة الطارئة.

ولا يوجد ما يمنع أن تقوم الحركات بوظيفتين: الفصل بين الصوامت، وعلميتها على الإعراب؛ فهناك أصوات في العربية تقوم بوظيفة مزدوجة؛ فالواو في جمع المذكر السالم دالة على الجمع والرفع، والياء كذلك دالة على الجمع والنصب أو الجر، والألف في المثنى علامة رفع ودالة على التثنية، والياء في المثنى دالة على التثنية والنصب أو الجر، فهذه بعض النماذج التي تدل على أنّ بعض الأصوات تحمل غير وظيفة، وتقوم بغير دور.

أما دلالة الإعراب – ومادته ووسيلته الحركات – على المعنى فهذا قد يصدق في بعض السياقات، ولكن الإعراب ليس الدليل الوحيد على المعنى، بل إنّ الإجابة الشافية تكمن في ما ذهب إليه تمام حسان، ومحمد حماسة، ومحمد صلاح الدين بكر فإن الإعراب قرينة من مجموعة من القرائن التي تتضافر لتكون أعلاماً على المعاني، فقولنا (خاطب عيسى موسى) لا يمكن أن يكون

الإعراب دليلاً على المعنى، بل إن الرتبة هنا هي القرينة التي تفي بالغرض، في حين يعجز الإعراب والحركات عن الوفاء بالمعنى.

لقد أخذت قرينة الإعراب حظاً وافراً من الاهتمام والدرس وذلك على العكس مما أخذته القرائن الأخرى، وقد تبقى الحركات الإعرابية مكانها ودون تغيير مع تغيير المعنى في العبارة الواحدة؛ فقولنا (خالد رجل شجاع) قد تدل على الإخبار حيناً، وعلى الاستفهام حيناً آخر، وعلى التعجب أو السخرية، ويأتي تعدد هذه المعاني بتغيير التنغيم مع بقاء الحركات الإعرابية مكانها ودون تغيير، وهنا يظهر أن الإعراب ليس علماً على المعنى أو دليلاً عليه، بل إنّ التنغيم هو العلم على المعنى أو الدليل عليه. ومن هنا فلا بدّ من التفريق بين المعنى النحوي والمعنى الوظيفي.

وبعد هذه الوقفة مع آراء العلماء و بخاصة المعاصرين في وظيفة الحركات، ودلالة الإعراب على المعنى، أجد أن المعاصرين قد أضافوا جديداً، ولم يقفوا عند مقولات القدماء متعبدين بها، بل إنهم أخذوا بعضاً مما أورده القدماء وبنوا عليه من خلال نظرتهم الحديثة، وإعادة دراسة آراء القدماء واستكناهها، وقد جاءت إضافاتهم علمية جادة تتجاوز مقولات القدماء دون إهمالها، بل جعلوا تلك المقولات قاعدة ينطلقون منها، وركيزة يتكئون عليها.

المصادر والمراجع

إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، دار الآفاق، 2003م.

الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت 337هـ، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط3، 1979م.

دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، ط12، 1989م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1990م.

دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، دون طبعة، 1957م.

دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، بيروت، دار المعرفة، دون طبعة، 1982م.

دلالة الإعراب، بتول قاسم، بغداد، دار الكتب والوثائق، ط1، 1999م.

دلالة السياق، ردة الله بن ردة الطلحي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ط1، 1423هـ.

شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، دون طبعة.

الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، تحقيق: عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة المعارف، ط1، 1993م.

العربية، يوهانفك، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 2003م.

العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الفكر العربي، 1983م.

علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال،

فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1980م.

فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر، ط7، دون تاريخ.

في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي، بيروت، دار الكتب، 1969م.
الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، 1983م.
اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.
المدخل إلى دراسة النحو العربي، عبد المجيد عابدين،
مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، بيروت، دار الرائد، ط3، 1986م.
مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء، دار الثقافة، دون طبعة، 1986م.
من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 2003م.
النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين بكرة، مؤسسة الصباح، دون تاريخ، دون طبعة.

الدوريات:

حوليات كليات الآداب، كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، 1984م، نظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر.
مجلة الحصاد في اللغة والأدب، عدد1، 1981م، المعنى النحوي مفهومه ومكانته، محمد صلاح الدين بكر.
المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، عدد31، 1988م، الحركات الإعرابية ودلالتها، كامل ولويل.
مجلة اللسان العربي، مجلد11، ج1، 1974م، القرائن النحوية وإطراح العلامة العامل والإعرابين التقديري، والمحلي، تمام حسان.